الأمم المتحدة

A/C.2/64/SR.21

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون

Distr.: General
21 January 2010
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الحادية والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد غارسيا غونساليس (نائب الرئيس) . . . . . (السلفادور)

ثم في وقت لاحق: السيد محمد شريف ديالو (نائب الرئيس).....(غينيا)

المحتويات

البند ٦٠ من جدول الأعمال: التنمية الزراعية والأمن الغذائي (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

09-57445 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

في غياب السيد بارك إن - كوك (جمهورية كوريا)، ترأس الاجتماع نائب الرئيس، السيد غارسيا غونسالس (السلفادور)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٦٠ من جدول الأعمال: التنمية الزراعية والأمن الغذائي (تابع) (A/64/65 و A/64/211)

١ - **السيد غوتا** (إثيوبيا): قال إن مسألتي التنمية الزراعية والأمن الغذائي توجدان في صلب الجهود التي تبذلها إثيوبيا لمكافحة الفقر. وأضاف أن استراتيجية التصنيع التي تقودها التنمية الزراعية تُقر بأن تحويل الاقتصاد الوطني في الأجل الطويل يتوقف على تحويل القطاع الزراعي، وأن الاستراتيجية تشمل تدابير مثل تحرير سوق المنتجات الزراعية، وتعزيز الإمداد بتكنولوجيات تحسين الغلة، ودعم مشاركة القطاع الخاص، وتوفير التدريب للمزارعين للنهوض بقدراتهم الإنتاجية. ونتيجة لزيادات ثابتة في اعتمادات الميزانية الحكومية المخصصة لقطاع الزراعة على مدى العقد السابق، ممّا سمح بالاستثمار المستمر في مجالات مثل بناء القدرات، وتطوير الهياكل الأساسية، والخدمات التنظيمية، شهد الإنتاج الزراعي لإثيوبيا في الآونة الأخيرة نموا بمعدل متوسطه السنوي ١٠ في المائة، كما سجل الناتج المحلي الإجمالي نموا إجماليا عشريا على مدى السنوات الخمس السابقة المتوالية، وحققت الصادرات الزراعية زيادة سنوية بنسبة ٢٠ في المائة على مدى السنوات الثلاث السابقة.

٢ - وأعرب عن امتنانه لجميع شركاء التنمية الذين ساعدوا إثيوبيا على مكافحة الفقر وانعدام الأمن الغذائي، من خلال إقامة شراكات مثل البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. وقال إن تحدي توفير الأمن الغذائي مرتبط بقضية تغير المناخ، وإن إثيوبيا تتطلع إلى إقامة تعاون دولي حقيقي وفعال في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، أملا في أن تكون معلما بارزا في الحملة العالمية من أجل تحقيق الأمن الغذائي.

٣ - **السيدة لومبيه** (كندا): قالت إن من واجب المجتمع الدولي أن يبذل المزيد لدعم ما تبذله البلدان النامية الأكثر ضعفا من جهود لزيادة الإنتاج الغذائي، وبخاصة إذا ما كانت ثمة إرادة لإحراز تقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ومن الواجب معالجة الأسباب الهيكلية لانعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك ضعف الاستثمار في التنمية الزراعية المستدامة، وعدم كفاية مستويات الإنتاج بسبب الظروف المناخية القاسية، وارتفاع تكاليف الإنتاج والنمو السكاني. وأشارت إلى أن العديد من البلدان النامية قد بذلت جهودا تستحق الثناء لعكس الاتجاه التنازلي في الاستثمار من خلال مبادرات مثل البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا؛ كما أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يمثل وسيلة واعدة لتبادل الخبرات في مجال الإنتاج الزراعي المستدام. وقالت إن الأمم المتحدة مطالبة بالاضطلاع بدور رئيسي في الجهود الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي، وشجعت كافة الوكالات على تحسين التعاون في هذا الصدد.

٤ - وقالت إن كندا تعتزم مضاعفة إنفاقها على التنمية الزراعية على مدى ثلاث سنوات، وذلك تمشيا مع التعهد الذي قدمته مجموعة الثماني في مؤتمر قمتها بلاكويلا، وأشارت إلى أن كندا قد أعلنت مؤخرا عن استراتيجيتها لزيادة الأمن الغذائي عن طريق المعونة الغذائية والتغذية والزراعة والبحوث. ونشمل التدابير الأخرى التي اتخذتها كندا إزالة مشروطية المعونة الغذائية التي تقدمها من أجل إيصالها إلى المحتاجين إليها بشكل أسرع وبتكلفة أقل، مع دعم التنمية الزراعية المحلية، والعمل مع برنامج الأغذية العالمي لشراء مخزونات غذائية وإدارتها من أجل تحسين

الاستجابة لحالات الطوارئ، وتعزيز الترويج للمكملات الغذائية والمقويات الغذائية والاستمرار في تقليدها الراسخ في مجال البحث والابتكار في الزراعة من خلال دعم الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية بهدف زيادة قيمة المغذيات الدقيقة من المواد الغذائية الأساسية، واستكشاف سبل جديدة لمساعدة ضعفاء المجتمعات الريفية على التكيف مع آثار تغير المناخ.

٥ - وأضافت أنه في الوقت الذي يتأهب فيه المجتمع الدولي لمؤتمر القمة العالمي بشأن الأمن الغذائي، من الجوهري الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالأمن الغذائي والتنمية الزراعية، ولا سيما من خلال السياسات العامة الوطنية. وقالت إن كون لجنة الأمن الغذائي العالمي التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة قد وافقت على إجراء إصلاحات لجعل اللجنة أكثر تماسكا وتنسيقا تطور محمود، لأنه سيشجع على مزيد من التقارب في السياسات الدولية.

٦ - **السيد سيرغيف** (بيلاروس): قال إنه أفقر البلدان كانت هي الأشد تأثرا بالأزمة الغذائية العالمية. وعليه، فقد رحب بإطار العمل الشامل الذي وضعته فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية، والذي أتاح أداة فعالة للتعاون الدولي، وأهاب بالبلدان المانحة أن تقدم الدعم اللازم لتنفيذه. وفي ذلك السياق، ينبغي أن تركز البلدان المتقدمة النمو على التقليل إلى أدنى حد من قيود التصدير ورسوم الاستيراد وكفالة حرية حركة السلع الزراعية. وإحدى الخطوات المنطقية في ذلك الاتجاه هي إبرام جولة الدوحة الإنمائية.

٧ - وأضاف أن مفهوم الشراكة يتعارض في الأساس مع السياسات الحمائية التي دمرت أسواق السلع وأسهمت في ارتفاع الأسعار. وقال إن وفده يؤيد بالتالي دعوة الأمين العام إلى البلدان بالامتناع عن مثل هذه التدابير وتفعيل البعد الإنساني لسياسات التصدير.

٨ - وأشار إلى أن الأمن الغذائي سيكون مستحيلا دون الخفض من انبعاثات غازات الدفيئة. وأضاف أن بيلاروس تعتزم المساهمة في عملية ما بعد كيوتو وقد تحملت التزامات كبيرة بالحد من الانبعاثات. بيد أن حالة مناقضة قد نشأت وأدت إلى أن المماطلة في التصديق على تعديل المرفق باء من بروتوكول كيوتو قد حالت دون استفادة بيلاروس من آلية كيوتو لتحديث اقتصادها. وعليه، فإن بلده يناشد الوفود أن تعجل بتصديق بلدانها على التعديل.

٩ - ولن يتسنى التغلب على الأزمة الغذائية أيضا دون استخدام التكنولوجيا الجديدة والمتطورة. وفي ذلك الصدد، فينبغي ألا تعيق التجاذبات الحالية بشأن استخدام الوقود البيولوجي تطوير الطاقة البيولوجية. وينبغي أن يعكس البيان الذي سيصدر عن مؤتمر القمة العالمي المقبل بشأن الأمن الغذائي ضرورة حصول جميع البلدان على التكنولوجيات المتطورة في مجال الطاقة.

١٠ - ومع أن بيلاروس قد طورت قطاعها الصناعي الزراعي، فإن قدراتها الإنتاجية قابلة للتعزيز عن طريق المزيد من التعاون مع منظمة الأغذية والزراعة. وفي سياق الأزمة الغذائية الراهنة، من اللازم لمنظمة الأغذية والزراعة أن تزيد من خدمات المساعدة التقنية التي تقدمها للبلدان، بهدف النهوض بالأغذية التي تنتجها كماً وكيفاً.

١١ - **السيدة سيريواتانا** (تايلند): أشارت إلى التوقعات بأن الجوع في العالم سيزيد سوءا بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية، وبأن عدد سكان العالم سيزيد ليبلغ ٩,٢ بلايين نسمة بحلول عام ٢٠٥٠، وقالت إن من الواجب أن تتخذ فورا إجراءات شاملة ومنسقة في الأجل الطويل لمعالجة المسائل المتعددة الأوجه والشاملة للقطاعات المتعلقة بالتنمية

الزراعية وانعدام الأمن الغذائي. وقالت إن تايلند، وهي بلد يعتمد على الزراعة، عاكفة على إعداد خطة استراتيجية جديدة للأغذية والزراعة ستشمل أولويات رئيسية مثل نقل التكنولوجيا والتجارة المنصفة العادلة وتطوير الهياكل الأساسية الزراعية. وأضافت أن تايلند، باعتبارها من كبار مصدري المواد الغذائية، ملتزمة بالحفاظ على توازن إنتاج الأرز وصادرات الأرز والحفاظ على وجود سوق زراعية دولية حرة ومفتوحة. وأشارت إلى أن صغار المُلاك، الذين لا يزالون يشكلون مكونا هاما من مكونات المجتمع الريفي التايلندي، يضطلعون بدور حيوي في تعزيز الأمن الغذائي على مستوى الأسر المعيشية وفي المحافظة على البيئة والاعتماد على الذات، وينبغي تمكينهم لتتسنى لهم المساهمة في تعزيز التنمية الزراعية المستدامة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وتحسين نوعية حياة الفقراء.

١٢ - وتكتسي الشراكة على الصعيدين الإقليمي والدولي أهمية حيوية بالنسبة لمعالجة التحديات المشتركة المتعلقة بالتنمية الزراعية والأمن الغذائي. وقد عملت تايلند على تعزيز التعاون في إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وتبرهن التدابير المتخذة على الالتزام القوي لأعضاء الرابطة بضمان الأمن الغذائي في الأجل الطويل في منطقة الرابطة، ومن تلك التدابير خطة العمل الاستراتيجية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن الأمن الغذائي واحتياطي الطوارئ من الأرز لمنطقة شرق آسيا.

١٣ - وباستطاعة التعاون الدولي أن يساعد على تحويل الأزمة الغذائية إلى فرصة لإقامة تنمية زراعية مستدامة. ويتسم تبادل المعارف بأهمية خاصة، ومن شأن الأساليب الزراعية الابتكارية، مثل الزراعة العضوية والمشاريع القائمة على المجتمعات المحلية، أن تساعد على تحقيق التوازن بين الربح والاستدامة. وفي إطار المساعي المبذولة للتصدي للتحديات المتعلقة بالإنتاج، ينبغي العمل على زيادة التجارة والاستثمار في المجالات الفرعية مثل تجهيز الأغذية ووضع العلامات المميزة.

١٤ - وباستطاعة منظومة الأمم المتحدة أن تضطلع بدور رئيسي في نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية. وقد أيدت حكومة تايلند فرقة الأمين العام الرفيعة المستوى المعنية بالتصدي لأزمة الأمن الغذائي في العالم وإطار العمل الشامل، وتتطلع إلى العمل سوية مع جميع الشركاء في إطار مؤتمر القمة العالمية بشأن الأمن الغذائي المزمع عقده في روما. وشددت السيدة سيريواتانا على أهمية إتاحة الموارد المالية الدولية لدعم جهود البلدان النامية في مجال الأمن الغذائي، وحثت البلدان المتقدمة النمو على الوفاء بالتزاماتها بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية. وقالت إن تايلند ملتزمة بالتشجيع على إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية عن طريق التعاون الثلاثي والمتعدد الأطراف بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب.

١٥ - **السيد التاجوري** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إنه بالرغم من الانخفاض الطفيف الذي حدث مؤخرا في أسعار الأغذية، فإن من الراجح أن ترتفع تلك الأسعار من جديد، بسبب زيادة الطلب وزيادة استخدام الوقود الأحيائي والافتقار إلى سياسات زراعية وطنية سليمة. ومما لا شك فيه أن الأزمة الغذائية ستهدد الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلدان الأكثر فقرا. ورغم أهمية المساعدة الغذائية الطارئة، فإن الحل الجذري يكمن في الاعتراف بخطأ السياسات الدولية الماضية، التي فشلت في التركيز على التهديدات التي تواجه الأمن الغذائي رغم تنامي عدد السكان وتغير المناخ وتراجع الإنتاج الزراعي وبروز مؤشرات على الاتجاه نحو المضاربة في السلع الأساسية. ومن المفارقة بمكان أن يكون العالم قد أنفق مئات بلايين الدولارات على الأسلحة يواجه الآن أزمة غذائية، بينما مبلغ ٣٠ بليون

دولار في السنة كفيل بأن يضمن زيادة الإنتاج ويبعد شبح المجاعة والفقر.

١٦ - وقد خفضت ليبيا، وهي بلد مستورد للمواد الغذائية، التعاريف الجمركية على واردات الأغذية. وشجعت الإنتاج المحلي، ونفذت مشروعا لزراعة ما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ هكتار من القمح المروي. وتعتقد، بالنسبة لأفريقيا، أن من المهم تكثيف التخصص في الإنتاج الزراعي باعتبار ذلك أفضل وسيلة لمكافحة الفقر والجوع. فالتنوع المناخي في أفريقيا وخصوبة أراضيها ووجود مياه الأنهار بها كلها فرص لبذل جهود مشتركة من أجل تلبية جميع الاحتياجات الغذائية للقارة. ويجري الآن تنسيق الجهود الأفريقية لمعالجة التحديات المتعلقة بالزراعة والمياه، تماشيا مع إعلان مابوتو لعام ٢٠٠٣ وإعلان سرت لعام ٢٠٠٤. وقد شدد الإعلان الصادر عن القمة الأفريقية الثالثة عشرة، التي عقدت في تموز/يوليه ٢٠٠٩، على أهمية الاستثمار في الزراعة، وبرنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا، والجهود المبذولة لمكافحة تغير المناخ والتكامل الأفريقي باعتبارها السبيل إلى التصدي لتلك التحديات.

١٧ - وقال إن بلاده تشارك في استثمارات مشتركة، وخاصة مع البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، في مشاريع زراعية تهدف إلى ضمان الأمن الغذائي، وقد نظمت العديد من الاجتماعات التي شارك فيها مسؤولون أفارقة معنيون بالزراعة والمياه. كما اضطلعت أيضا بدور رئيسي في إنشاء وتمويل المؤسسات المالية التابعة لتجمع دول الساحل والصحراء، بهدف منح قروض وتمويل مشاريع الإنتاج والخدمات في العديد من الدول الأعضاء في التجمع، وشجعت المستثمرين الليبيين على الاستثمار في البلدان الأفريقية.

١٨ - **السيدة آتيموفا** (كازاخستان): قالت إن كازاخستان، وهي إحدى البلدان العشرة الأوائل المصدرة للحبوب، ملتزمة بمواصلة زيادة الإنتاج والتصدير. وتكفل أراضي كازاخستان الشاسعة ونشاطها الزراعي أمنها الغذائي وتهيئ إمكانات كبيرة في مجال التصدير، على الرغم من أن انخفاض مستويات التهطال السنوي مثير للقلق، ولا سيما في سياق تغير المناخ. وبفضل التدابير التي اتخذتها الحكومة لمكافحة الأزمة الغذائية - بما في ذلك إنشاء احتياطيات حكومية من المنتجات الغذائية الهامة، وزيادة دعم الدولة للقطاع الزراعي، وإقامة أحزمة لإنتاج الأغذية حول كبريات المدن في البلاد - حافظت كازاخستان على الأمن الغذائي وحسنت ظروف الاستثمار في القطاع الزراعي، حيث بات من الممكن إنتاج غلة أكبر بفضل زيادة الموارد المالية.

١٩ - ووقّعت كازاخستان ومنظمة الأغذية والزراعة مذكرة تعاون بهدف تنفيذ مشاريع مشتركة في القطاع الزراعي وتوطيد التنمية في البلاد عن طريق تبادل المعلومات والخبرات. وتولي كازاخستان أهمية كبيرة للتعاون مع الأمم المتحدة لضمان الأمن الغذائي على الصعيد الإقليمي، ومن المتوقع افتتاح مكتب إقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة لآسيا الوسطى في أستانا. وعلى مدى سنين عديدة، ظلت كازاخستان تقدم المساعدة الغذائية للبلدان المحتاجة في شكل حبوب وقمح. وحثت المنظمات الدولية على توجيه الأموال إلى المنطقة عن طريق المكتب الإقليمي الجديد لمنظمة الأغذية والزراعة، وفقا للاتفاق الحديث لمجموعة الثماني في لاكويلا بشأن تحسين الأمن الغذائي العالمي. وينبغي أن تشمل الجهود الدولية المشتركة استحداث قاعدة بيانات مشتركة بشأن الإنتاج والاستهلاك العالميين من الأغذية، وتنسيق البحوث العلمية وتحسين الدعم اللوجستي للأغذية.

٢٠ - **السيدة بيسوا** (البرازيل): قالت إنه في الوقت الذي أبرز فيه تقرير الأمين العام بشكل صحيح خصائص معينة للأزمة الغذائية - استمرار الجوع وسوء التغذية بالرغم من وجود ما يكفي من الغذاء، وتقلب الأسعار، والضعف المزمن

للاستثمار في القطاع الزراعي بالبلدان النامية، وحقيقة أن ضعف المحاصيل أثر في مدى توافر الأغذية – وأشار إلى توصيات السياسة الشاملة الصادرة عن الدورة السابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة والإجراءات العالمية والإقليمية والوطنية المتخذة للتصدي لتحديات الأمن الغذائي، فإن التقرير لم يشر إلى المبادرات الهامة المنفذة في منطقتها، مثل مبادرة تحرير أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من الجوع بحلول عام ٢٠٢٥ ومبادرة إنشاء مصارف إلكترونية للأغذية، ولا إلى العمل القيم الذي تضطلع به لجنة الأمن الغذائي العالمي. ولم يشر التقرير في تحليله للعوامل المساهمة في ارتفاع أسعار الأغذية في عام ٢٠٠٨ إلى الإعانات الزراعية في البلدان الغنية، التي تشوه أسواق الأغذية العالمية وتعيق التنمية الريفية في البلدان النامية، ولا إلى ارتفاع سعر الوقود الأحفوري.

٢١ – ورغم أن التقرير قد استند إلى ما هو متاح من بيانات، فإنه اعتمد في بعض الأحيان، على إسقاطات وافتراضات لم تعكس بما فيه الكفاية التحديات التي تواجه البلدان النامية: وعلى سبيل المثال، فإن الادعاء بأن تغير المناخ قد يؤدي إلى نشوب نزاع حول الموارد الأرضية والمائية الشحيحة يتناقض مع تقرير آخر للأمين العام، استشهد باستنتاج بحثي مفاده أن شح المياه والأراضي ليس سوى مؤشر ضعيف على نشوب نزاع مسلح بينما يبدو انعدام الاستقرار السياسي وعوامل أخرى على درجة أعلى من الأهمية. وينبغي النظر إلى كل من تغير المناخ والزراعة المستدامة من منظور التنمية المستدامة، ويجب أن تتضمن النهج الشاملة للأمن الغذائي الاستثمار في تحسين مجالات مثل بناء القدرات ونقل التكنولوجيات من أجل بناء القدرة في الأجل الطويل.

٢٢ – **السيد ليميريس** (الأرجنتين): قال إن لجنة الأمن الغذائي العالمي التي أعيد إصلاحها ستمثل المنبر الدولي والحكومي الدولي الرئيسي لما يبذل من جهود قُطرية بهدف القضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي والتغذية للجميع. وخلال عملية إصلاح شفافة وشاملة، تم الاتفاق على أن مهام اللجنة ستتكون من شقين: فهي ستتولى تنسيق السياسات على المستوى العالمي وتقديم الدعم والمشورة للبلدان والمناطق، وستضطلع تدريجيا بمسؤولية التنسيق على المستويين الوطني والإقليمي، وتعزيز الرصد وإنشاء إطار استراتيجي عالمي للأمن الغذائي والتغذية. وسيتمثل أحد الأدوار المهمة للجنة في إقامة روابط مع الجهات الفاعلة من أجل تعزيز قيام تعاون أفضل بين المنظمات التي يوجد مقرها في روما – منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية – وغيرها من منظمات الأمم المتحدة. وستكون اللجنة بعد إصلاحها أكثر ملاءمة للواقع الجديد للنظام المتعدد الأطراف، مما يعزز الحوكمة العالمية والمساهمة في تحسين تنسيق الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والإقليمي لمكافحة الجوع.

٢٣ – **السيد ماداني** (أفغانستان): قال إن حكومته أعربت عن امتنانها لمنظومة الأمم المتحدة، وبصفة خاصة لبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة، لما تقدمه من معونة مستمرة لأفغانستان ولجهودها المبذولة فيما يتعلق بالبحث والتطوير والمساعدة التقنية في مجال الزراعة والأمن الغذائي، وأعرب عن ترحيبه بمبادرة لاكويلا الجديدة بشأن الأمن الغذائي العالمي.

٢٤ – وقال إن قطاع الزراعة في أفغانستان الذي كان فيما مضى قطاعا قويا قد عانى معاناة شديدة منذ أن اجتاح الصراع البلد. فقد انخفضت الإنتاجية، ودُمرت الهياكل الأساسية كما أدت تقلبات الأسعار إلى جانب حالات الجفاف إلى نقص الأغذية. وعلى الرغم من أن الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة لا تمثل سوى نسبة ١٢ في المائة فقط من إقليم البلد، فإن ما نسبته ٨٠ في المائة من السكان

يعيشون في المناطق الريفية ويعتمدون على زراعة الكفاف؛ وبالطبع، فإن الزراعة تشكل نصف الناتج المحلي الإجمالي للبلد. بيد أن الحرب قد جعلت معظم السكان، ولا سيما المزارعين، يعتمدون على المساعدات الدولية. وبالتالي فإن من الأهمية بمكان استمرار المساعدات الإنسانية وتهيئة شبكات الأمان الغذائي وفي الوقت نفسه إعادة هيكلة قطاع الزراعة والاستثمار فيه. وأضاف أن الصراع والجفاف أديا إلى أن يصبح سوء التغذية مشكلة متنامية، وبالتالي فإن تحقيق الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية يعتمد على بذل جهود كبيرة، بدعم من المجتمع الدولي، لإعادة هيكلة قطاع الزراعة. ويجب أن يكون صغار الملاك والنساء، وهم الأكثر عرضة لخطر عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، محور السياسات المتعلقة بالأغذية والزراعة في أفغانستان.

٢٥ - وقال إن هناك العديد من الخطوات الرئيسية اللازم اتخاذها من أجل إعادة بناء قطاع الزراعة في أفغانستان. ويجب تحسين الإنتاجية باستخدام ممارسات مستدامة، بما فيها المحافظة على المياه، لأن الأمن الغذائي لا يمكن تحقيقه إلاّ باستخدام الموارد الطبيعية بشكل مستدام. وأضاف أن ثمة حاجة للمزيد من الأبحاث والتمويل في مجال المحاصيل المقاومة للجفاف وأنواع البذور، من أجل بناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ وتقلبات الأسعار. ويجب إعادة بناء الهياكل الأساسية في أفغانستان، بما فيها أنظمة الري، بدعم من المجتمع الدولي. وينبغي وضع سياسات تحديد أسعار الأغذية وتهيئة شبكات الأمان للأوقات التي يؤدي خلالها ارتفاع أسعار الأغذية إلى حالات النقص فيها وذلك كي لا تعاني فئات المجتمع الضعيفة من أثر عدم استقرار الأغذية والأسواق المالية.

٢٦ - وقال إن إعادة بناء أفغانستان يتيح فرصة لاستعادة البلد لموقعه كمنتِج زراعي مكتف ذاتيا وتأقلم الممارسات الزراعية مع آثار تغير المناخ والأحوال الاقتصادية. وحث المجتمع الدولي على مواصلة تقديم المعونة إلى أفغانستان للتغلب على المعوقات التي تعترض مسعاها إلى تحقيق الأمن الغذائي.

٢٧ - **السيد بيرغونو** (شيلي): قال إن جميع الإعانات التي تشوه التجارة الدولية يجب أن تلغى، كما يجب أن تُمنح البلدان النامية فرصة أفضل للوصول إلى أسواق المنتجات. وسيؤدي ذلك إلى تحسين القدرة الشرائية لجميع الدول والأسر والأفراد وإتاحة فرصة أفضل للجميع للحصول على الغذاء. وحث جميع الدول على تقديم الدعم إلى المناسبة الرفيعة المستوى بشأن الأزمتين الغذائية والاقتصادية في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع، والمزمع عقدها في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ والتي تنظم بالاشتراك بين كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام وبرنامج الأغذية العالمي.

٢٨ - **السيد فاليرو بريسينو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن وفده على الرغم من اعترافه بقيمة العمل الذي تقوم به فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية وإحاطته علما بالتوصيات التي قدمتها في الإطار الشامل لعملها، فضلا عن العمل الهام الذي تقوم به لجنة التنمية المستدامة، فإنه لا يتفق مع جميع الاستنتاجات الواردة في تقرير الأمين العام عن التنمية الزراعية والأمن الغذائي (A/64/221).

٢٩ - وينبغي ألاّ يكون هناك جوع في العالم، لأن الأغذية المنتجة تكفي الجميع. ومع ذلك فمن المرجح أن يزيد تفاقم انعدام الأمن الغذائي في البلدان النامية في المستقبل نتيجة لعدة عوامل منها استمرار التوزيع غير المتساوي للثروة العالمية، والمنافسة غير العادلة من جانب الشركات المتعددة الجنسيات والآثار المتزايدة لتغير المناخ. وأضاف أن تقرير الأمين العام لم يذكر هذه الشواغل.

٣٠ - وقال إن الرأسمالية قد حولت عجائب الطبيعة إلى مجرد سلع اقتصادية يتم استغلالها إلى ما لا نهاية. وقد أدى

هذا الموقف حتما إلى مأساة بيئية تتكشف أبعادها حاليا، ومع ذلك، فقد وضعت جمهورية فنزويلا البوليفارية نموذجا آخر للإنتاج الزراعي يقوم على علاقة مختلفة تماما مع الطبيعة. وعلاوة على ذلك، ولأن الحق في الغذاء منصوص عليه في التشريع الفنزويلي، فإن الأمن الغذائي والسيادة الغذائية هما من الأولويات الوطنية.

٣١ - وأضاف أن للتنمية الريفية الشاملة أهمية بالغة. وبالتالي، فإن حكومته تقوم، من بين تدابير أخرى، بتعزيز الزراعة بوصفها قطاعا استراتيجيا لاستغلال الأراضي وتشجع على إعادة توزيع الدخل. ولم يساعد النجاح الباهر الذي تحقق في مختلف ميادين الإنتاج الزراعي الوطني على زيادة الدخل ومستوى معيشة الفنزويليين فحسب، بل أيضاً على زيادة العمر المتوقع ومستوى الرفاه.

٣٢ - **السيد تراوري** (السنغال): قال إنه على الرغم من أن الإنتاج الزراعي العالمي قد زاد بمعدل هائل، فلم ينخفض عدد الأشخاص الذين يعانون من المجاعة. ولأول مرة في تاريخ البشرية، يكون هناك أكثر من بليون شخص يعانون من سوء التغذية على وجه الأرض. وعلاوة على ذلك، فقد تجاوز تفشي الجوع نسبة ٣٥ في المائة في ١٦ بلدا في أفريقيا، وأصبحت المساعدة الخارجية للتغلب على انعدام الأمن الغذائي مطلوبة بشكل روتيني في ٢٠ بلدا أفريقيا.

٣٣ - وأضاف أن سوء التغذية شكل تهديدا خطيرا للجهود المبذولة لتعزيز السلام والاستقرار وحقوق الإنسان والصحة والرفاه، في سياقات تشمل الأهداف الإنمائية للألفية. ولذا فإن وفده يدعو إلى تعزيز القطاع الزراعي عن طريق تعديل الطلب، ولا سيما في صفوف صغار الملاك؛ وإلى تنمية المناطق الريفية عن طريق الحوافز الملائمة والاستثمارات الضخمة؛ وزيادة توافر الأغذية وتعزيز القدرات للتشجيع على التنمية الريفية الشاملة؛ وضمان وصول الغذاء للفقراء والفئات الضعيفة في المناطق الريفية والحضرية بشكل فوري من خلال تدابير الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان.

٣٤ - واستدرك بالقول إن أيا من هذه التدابير لن ينجح إن تشبثت البلدان المتقدمة النمو بالإعانات الزراعية والسياسات التجارية الحمائية. وشدد على ضرورة الوفاء بالتعهدات الدولية بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل التخفيف من حدة الفقر.

٣٥ - وقال إن السياسات المحلية هي أيضا من الأمور الجوهرية في ذلك الصدد. وقد بدأت السنغال، من جانبها، حملة واسعة للزراعة، ووفرة المواد الغذائية، ودشنت برنامجا زراعيا شاملا أدى بالفعل إلى اكتفاء ذاتي أكبر من مادة الأرز، وهو المحصول الغذائي الرئيسي في السنغال، وزيادة كبيرة في أشكال الإنتاج الأخرى.

٣٦ - وتمثلت الأمور الجوهرية لاستمرار نجاح هذه الجهود في المساعدات الدولية المالية والتقنية والتكنولوجية. وفي ذلك الصدد، أعرب عن ترحيب وفده بالدعم المقدم من مؤسسة الولايات المتحدة لتحديات الألفية وناشد الجهات المانحة الأخرى أن تحذو حذوها لإقامة شراكة مثمرة مع السنغال.

٣٧ - **رئيس الأساقفة ميغليوري** (المراقب عن الكرسي الرسولي): أشار إلى أن عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية قد ارتفع لأول مرة في عام ٢٠٠٩ إلى أكثر من بليون شخص في جميع أنحاء العالم. وعلى الرغم من أن العالم ينتج غذاء كافيا للمجتمع العالمي، فإن عدم كفاية الأنظمة وسوء إدارتها قد أعاقت قدرة العرض على مواكبة الطلب. ومن الواضح أنه يجب تكييف السياسات الزراعية لتلبية احتياجات السكان في العالم الذين تزداد أعدادهم.

٣٨ - وفي أفريقيا، تبلغ حاليا نسبة الأراضي المنتجة ١٠ في المائة فقط من مساحة أراضي منطقة السافانا البالغة

٤٠٠ مليون هكتار والممتدة من السنغال إلى جنوب أفريقيا. وقال إن سياسات الزراعة في المساحات التي تتراوح بين الصغيرة والمتوسطة التي جرى اعتمادها في مناطق أخرى خلال العشرين عاما الماضية يمكن أن تساعد على تسخير كامل الإمكانات الزراعية لمنطقة السافانا الأفريقية. وينبغي تيسير هذه الجهود عن طريق الإصلاح الفوري للأراضي وتنقيح الأنظمة الوطنية للملكية، من بين سياسات وتدابير زراعية أخرى ترمي إلى تمكين المزارعين.

٣٩ - وأضاف أن الأزمة المالية الحالية قد بينت الأهمية البالغة التي ينبغي أن تولى لدور العمل والإنتاج بدلا من رأس المال والمعاملات المالية والمضاربة. وما زالت الآثار المزعزعة للاستقرار الناجمة عن الأزمة تسبب قدرا كبيرا من عدم اليقين وعدم القدرة على التنبؤ بالنسبة للمزارعين. وينبغي إعادة تقييم الإعانات التي تشوه التجارة والأسواق لضمان حصول المزارعين في البلدان النامية على أجر عادل وتمكينهم من المشاركة بشكل كامل في الأسواق الوطنية والعالمية.

٤٠ - وقال إنه على الرغم من أن العلم والتكنولوجيا مهمان بالتأكيد لتحسين الزراعة، فهما غير كافيين في حد ذاتهما لتحقيق حلول متوازنة لمشاكل التنمية الزراعية والأمن الغذائي. وتدعو الحاجة إلى تفكير جاد لإيجاد اقتصاد زراعي جديد أكثر قدرة على تلبية الاحتياجات الإنسانية وعلاقات يصبح فيها المزارعون هم الفاعلون الحقيقيون.

٤١ - تولى السيد محمد شريف ديالو نائب الرئيس (غينيا) رئاسة الجلسة.

٤٢ - **السيدة فون ليلين والداو** (المراقبة عن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية): قالت إن العالم قد دخل في فترة جديدة من انعدام الأمن الغذائي قوضت خلالها تقلبات أسعار الأغذية وتدهور الاقتصاد العالمي وآثار تغير المناخ الجهود المبذولة لمكافحة الفقر والجوع. فقد انتكس الكثير من التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: فلا يزال ١,٤ بليون شخص يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم، وبلغ عدد الجياع مستويات تاريخية في جميع أنحاء العالم.

٤٣ - وفي حين أن الركود الاقتصادي العالمي الحالي كان في صميم الزيادة الحادة في الجوع في العالم، فإن الافتقار إلى استثمارات طويلة الأجل في مجال الزراعة كان هو السبب الأساسي في ذلك. وأضافت أن الاضطرابات السياسية الأخيرة التي أثارها ارتفاع أسعار المواد الغذائية قد نبهت العالم إلى عواقب المزيد من الإهمال. وثمة وعي متزايد بأن التنمية الزراعية من شأنها أن تصبح قضية حرجة بصورة متزايدة، حيث من المتوقع أن يبلغ عدد سكان العالم ٩,١ بليون نسمة بحلول عام ٢٠٥٠.

٤٤ - ومن أجل معالجة مشكلة انعدام الأمن الغذائي العالمي، فقد كان مطلوبا اتباع نهج شامل لتدابير فورية وإيجاد حلول طويلة الأجل، على النحو الوارد في الإطار الشامل للعمل الذي وضعته فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية. وأضافت أن الإطار الشامل ركز الاهتمام بشكل صحيح على الدور الذي يقوم به صغار المزارعين والمنتجون الريفيون الفقراء، ولا سيما النساء، في الإنتاج العالمي من الغذاء، والحد من الفقر وإدارة الموارد الطبيعية، وعلى الحاجة إلى دعم الإنتاج الزراعي الصغير الحجم.

٤٥ - وأعربت عن ترحيب الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بما تم من تعبئة للإرادة السياسية خلال العام الماضي لتحسين الأمن الغذائي العالمي، على النحو الذي دل عليه التعهد الأخير من جانب مجموعة الثماني باستثمار أكثر من ٢٠ بليون دولار في الزراعة خلال الأعوام الثلاثة القادمة كجزء من مبادرة الأمن الغذائي. وسيكون الصندوق على

استعداد للمشاركة في أي مبادرات في مجال الأمن الغذائي من أجل تحسين حياة الفقراء في الريف.

٤٦ - وقالت إن الصندوق قد استثمر على مدى الأعوام الثلاثين الماضية ١١ بليون دولار في قروض ذات فوائد منخفضة ومنح من أجل تشجيع التنمية الزراعية والريفية وتعزيز الأمن الغذائي في البلدان النامية. ويزمع الصندوق زيادة هذه القروض بنسبة ٥٠ في المائة لتبلغ ٣ بلايين دولار خلال الأعوام الثلاثة التالية. وقد اعتمد الصندوق أيضا على خبرته البرنامجية لتكثيف مشاركته في وضع الاستراتيجيات والخطط والمشاريع الوطنية.

٤٧ - وأضافت أن أي كيان يعمل بمفرده لن يستطيع أن يتصدى بفعالية للتحديات التي يشكلها الجوع والفقر. وإن إقامة شراكات شاملة وشفافة على جميع المستويات أمر أساسي لاعتماد نهج منسق وشامل من المرجح أن يحقق الهدف الطويل الأمد لتحقيق الأمن الغذائي للجميع.

٤٨ - **السيد مشومو** (المراقب عن الصندوق المشترك للسلع الأساسية): أشار إلى وجود صلة قوية بين ولاية الصندوق، الذي يدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية عن طريق تمويل مشاريع تنمية السلع الأساسية، ومسألة التنمية الزراعية والأمن الغذائي.

٤٩ - وعلى الرغم من أهمية تلبية الاحتياجات العاجلة للفئات الضعيفة من السكان في حالة نقص الأغذية، فإن من الضروري بالقدر نفسه معالجة القضايا الهيكلية المسؤولة عن مشكلة انعدام الأمن الغذائي التي طال أمدها، مثل محدودية طاقة التوريد بالنسبة لمنتجي السلع الأساسية والحاجة إلى تهيئة بيئة مواتية، تمكن من قيام نظام تجاري دولي منصف، يمكن التنبؤ به وقائم على قواعد.

٥٠ - ولذلك، فمن الواجب النظر في أزمة الغذاء العالمية بطريقة شاملة وكلية وطويلة الأجل وجامعة للوسائل التي يحتمل أن تزيد الغلة والإنتاجية فضلا عن مزيد من السبل لدعم التنمية في القطاع الزراعي والسلع الأساسية. وفي ذلك السياق، فإن الصندوق ساعد صغار الملاك على تعزيز إنتاجيتهم من خلال مشروعات الأرز الاستراتيجية في بلدان مختارة في أفريقيا وأمريكا الوسطى.

٥١ - وقال إن الصندوق يعتزم تعزيز جهوده عن طريق إنشاء الصناديق الاستئمانية لمشروعات الأمن الغذائي مع البلدان والمؤسسات المانحة المحتملة. وتحقيقا لتلك الغاية، فإن هناك حاجة إلى موارد إضافية كي تتمكن مختلف مؤسسات الصندوق الإنمائية وشركائه من تنفيذ إجراءات عملية على أرض الواقع لتحسين الأمن الغذائي.

٥٢ - واختتم بالقول إنه على الرغم من ترحيبه بإنشاء البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، فقد شدد على أن هذه المبادرات يجب أن تعمل بالتعاون مع المؤسسات المعتمدة وذات الخبرة التي تعمل في قطاعات التنمية الغذائية والزراعية والمتعلقة بالسلع الأساسية. ولذلك، ينبغي تحديد المؤسسات الشريكة المحتملة ذات الخبرة العملية استنادا إلى خبراتها الفنية ذات الصلة.

٥٣ - **السيدة راتسيفاندريهامانانا** (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة): أشارت إلى أن المجالات ذات الأولوية للعمل من جانب المجتمع الدولي في التصدي لأزمة الغذاء العالمية قد تم تحديدها بالفعل في الإطار الشامل للعمل. وأن المجتمع الدولي كان على علم أيضا أنه، من أجل توفير الغذاء لسكان العالم الذين من المتوقع أن يبلغ عددهم ٩,١ بليون نسمة بحلول عام ٢٠٥٠، فإن إنتاج الغذاء سيتطلب زيادة بنسبة ٧٠ في المائة واستثمارات سنوية صافية قدرها ٨٣ بليون دولار. ولذلك، فإن منظمة الأغذية والزراعة ستواصل العمل على نحو وثيق مع الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة، والمجتمع المدني والقطاع الخاص للتصدي لتلك التحديات.

٥٤ - وقالت إن أحداث العامين الماضيين قد أثبتت أن الأمن الغذائي هو أمر أساسي بالنسبة للأمن الوطني: فالزيادات الحادة في أسعار المواد الغذائية تلتها أعمال شغب واضطرابات اجتماعية في ٢٢ بلدا. وفي الوقت الحاضر، هناك ٣١ بلدا يعاني من الأزمات الغذائية الخطيرة التي تحتاج إلى المساعدات الطارئة.

٥٥ - وفي ذلك الصدد، قرر مجلس منظمة الأغذية والزراعة تنظيم قمة عالمية بشأن الأمن الغذائي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ للتصدي لتحديات الأمن الغذائي الرئيسية. وينبغي أن تكون نتائج القمة مكملة لعمليات إصلاح المنظمة الجارية حاليا ومعززة لها، وأن تعزز الشراكة العالمية من أجل الزراعة والأمن الغذائي، وتحسن اتساق لجنة المنظمة المعنية بالأمن الغذائي وتنسيقها، والتي قامت أيضا بدورها بإصلاح واسع النطاق لمكوناتها.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٥.